

## حول وقف اطلاق النار ومؤتمر السلام [١]

مسئلة  
السلام

لا يمكن لاحد ان يجزم على وجه التحديد بما اذا كان مؤتمر السلام سينعقد في الموعد الذى اعلن عنه ، وهو ٩ ديسمبر ام ان انعقاده قد يتأخر ، او انه قد لا ينعقد اصلا ! « فالسلوك الاسرائيلى فى تنفيذ قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار يحمل فى طياته ما يستوجب الحذر . وليس هذا على اية حال موضوعا للجدل ، لاننا نعترف قيمة عامل الوقت ولاننا لسنا على استعداد لان نعود من جديد الى موقف مائع بين اللاسلم واللاحرب . وراينا فى هذا واضح اعلنه الرئيس انور السادات فى المؤتمر الصحفى الذى عقد منذ ٣ اسابيع .

لان تبعه فوراً بعد وقف اطلاق النار فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل بنوده . ثم يقرر ان تبدأ فوراً وفى نفس الوقت مع وقف اطلاق النار محادثات بين الاطراف المعنية تحت الاشراف المناسب بهدف اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

ونستخلص من صيغة هذا القرار ومن مقارنته بالقرارات السابقة ما يأتى :

① انه يختلف عن قرار وقف اطلاق النار رقم ٢٣٣ الصادر فى ٦ يونيو ١٩٦٧ ومثله القرار رقم ٢٣٤ الصادر تأكيداً له فى اليوم التالى . فكلاهما كان ينتهى عند حد طلب وقف اطلاق النار ، فلا مطالبة بالانسحاب ولا تقرير لاية ترقيبات تعقب وقف اطلاق النار . وهذه الترقيبات لم تقرر الا بعد ذلك بمقتضى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ اى بعد قرار وقف اطلاق النار بحوالى ستة شهور وبعد ان تكررت انتهاك اسرائيل له .

ولكنى اريد ان اتناول الشرح والتحليل لبعض الجوانب المتعلقة بالموقف الناشى عن قرار مجلس الامن وعن ترتيبات وقف اطلاق النار ، ذلك ان المعرفة الصحيحة بالاثار الدولية والسياسية للموقف هى المنصر الاساسى الذى تتحقق به مشاركة المواطنين للقيادة السياسية فى تقرير مصير وطنهم .

ولنبدا بقرار مجلس الامن رقم ٢٣٨ الصادر فى ٢٢ اكتوبر . . ولنذكر ان هذا القرار قد صدر بناء على مشروع مشترك قدمه الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، اى بناء على اتفاق الدولتين الاعظم ، وان هذا القرار كان يدعو كل الاطراف الى وقف اطلاق النار وانهاء كل نشاط عسكري فوراً فى موعد لا يتجاوز ١٢ ساعة من وقت صدوره ، وفى المواقع التى يحتلونها « الان » اى وقت العمل بالقرار .

ولكن هذا القرار لا يكتفى بطلب وقف اطلاق النار ، بل انه يدعو الاطراف المعنية

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اسرائيل في اغسطس ١٩٧٠ عقب مبادرة روجرز حول ما ادعته من نقل بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات الى مواقع متقدمة من جهة القناة ، ووصفها ذلك بأنه خرق لوقف اطلاق النار الذي قبلناه وقتئذ . ولا شك اننا متيقظون اليوم لاية تحركات او اقامة مواقع يمكن ان تقوم بها قوات اسرائيل على خط المواجهة .

قرارا ٢٣ و ٢٥ اكتوبر

ونظرا لانتهاك اسرائيل لقرار وقف اطلاق النار الصادر في ٢٢ اكتوبر ومحاولة استغلاله للنسئل الى الضفة الغربية للقناة ، اتخذ مجلس الامن قرارا في اليوم التالي اضاف امرين محددين : الاول ، المطالبة بالعودة الى المواقع التي كانت تحتلها القوات المتحاربة وقت سريان وقف اطلاق النار . والثاني ، تكليف السكرتير العام بتعيين مراقبين لمراقبة وقف اطلاق النار .

وقد عاد مجلس الامن ازاء استمرار اسرائيل في انتهاكها لقرار وقف اطلاق النار - وبعد التحذير السوفيتي المعروف - فأصدر قرارا ثالثا في ٢٥ اكتوبر بانشاء قوة طوارئ دولية لمراقبة وقف اطلاق النار ، واكد من جديد وجوب العودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر . وازداد هذا القرار ايضا امرين محددين على جانب كبير من الاهمية : الاول ، انه يطلب من السكرتير العام ان يقدم بشكل منتظم وسريع تقريرا الى المجلس عن تطبيق القرارات الثلاثة ، والثاني ، انه يطالب جميع الدول الاعضاء [ وليس الدول المصنفة لمقط ] بتقديم تعاونها التام لتطبيق هذه القرارات الثلاثة .

وهكذا بدأت قوة الطوارئ الدولية - لا مجرد المراقبين - بمباشرة مهمتها .

والفارق بين قرار ١٩٦٧ وقرار عام ١٩٧٣ يمثل الفارق بين ٥ يونيو وبين ٦ اكتوبر ، اي يمثل الفارق بين موقف القوات المسلحة والموقف العربي بصفة عامة وقتئذ وبين موقفها اليوم بعد ان اثبتت القوات المسلحة المصرية والسورية قدرتها القتالية العالية وبعد ان اثبت الموقف العربي ضلاليته .

٢) ان وقف اطلاق النار بقاء على اقتراح سوفيتي امريكي وجعله بداية لمحادثات السلام يمثل الاهمية القصوى التي تساعد اليها الموقف بالنسبة للسلام العالمي الى درجة فاقت في اهميتها اندلاع الحرب في فيتنام او في مناطق اخرى من العالم ، والتي بدأت فيها محادثات السلام قبل وقف اطلاق النار بل واستمر القتال والمحادثات جارية بل وبعدها انتهائها

٣) ان وقف اطلاق النار لا ينفصل عن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل بنوده ، كما انه مرتبط ارتباطا وثيقا بمؤتمر السلام الذي اشار اليه القرار .

واهم بنود قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل وضمن حقوق شعب فلسطين . ومعنى هذا ان قرار وقف اطلاق النار هو قرار مرتين باحترام احكامه وما يؤدي اليه من تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وهو وحده ، - اي تطبيق القرار ٢٤٢ - هو الذي ينهي حالة الحرب .

٤) ان وقف اطلاق النار لا يحول دون الاستعدادات الحربية ما دامت تجري بعيدا عن ميدان القتال . ولكن الامر قد يختلف بالنسبة لتفجير المركز الحربي من خطوط المواجهة اذ كان من الممكن ان يمنعه الطرف الاخر لو كان القتال مستمرا .

ولعلنا نذكر الضجة التي اثارتها



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قوات الطوارئ الدولية ، كخطوة أولى نحو الانسحاب الكامل .

وإذا كانت الحكومة الاسرائيلية - وربما لاسباب سياسية داخلية لاقترب موعد الانتخابات العامة - لازالت تقيم المراقيل في تطبيق الفصل بين القوات - فان قرار مجلس الامن الصادر في ٢٥ اكتوبر اذ يطالب جميع الدول الاعضاء بتقديم تعاونها التام لتطبيق هذه القرارات ، فانه يضع في ذلك مسؤولية خاصة على الولايات المتحدة الامريكية وهي التي كانت صاحبة المبادرة في اقتراح ترتيبات وقف اطلاق النار .

على انه - وفق ترتيبات وقف اطلاق النار - قد تحقق فعلا للجانب المصري عدم اعاقه وصول الامدادات غير العسكرية الى السويس والى الضفة الشرقية ، وتولى الامم المتحدة نقط المراقبة على طريق القاهرة - السويس ، وهذه التدابير مؤقتة بطبيعتها بالعودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر في نطاق الفصل بين القوات المتحاربة . كما ان هذه الامدادات التي تتم وديا اليوم باشراف الامم المتحدة ، يمكن تحقيقها عسكريا اذا خرقتها الطرف الاخر .

اما قرار تبادل الاسرى ، فانه كان وفق البند السادس من هذه الترتيبات مرتبطا بتولى الامم المتحدة لنقط المراقبة على طريق القاهرة - السويس . وهذا التبادل يتم تطبيقا لاحكام اتفاقية جنيف في ٢٢ اغسطس ١٩٤٩ بشأن معاملة اسرى الحرب . وذلك انه وفقا لهذه الاتفاقية فان هناك التزاما باعادة اسرى الحرب المصابين بجراح خطيرة حينما تسمح حالتهم بالسفر ، اما غيرهم فيتم تبادلهم دون تأخير بمجرد وقف الاعمال الحربية الفعلية . ويقدر حرص اسرائيل

غير انها هذه المرة قد انشئت بمقتضى قرار من مجلس الامن ، بينما انها في عام ١٩٥٦ انشئت بقرار من الجمعية العامة ، [ وهي القوات التي ظلت في مواقعها في سيناء وفي شرم الشيخ مدة عشر سنوات ونصف حتى طلبت مصر سحبها في ١٦ مايو ١٩٦٧ ] .

## ترتيبات وقف اطلاق النار

وقد جد على الموقف بعد صدور قرارات مجلس الامن الثلاثة ما عرف بترتيبات وقف اطلاق النار التي تنصن بنودا ستة . [ وقد نشرت في الصحف المصرية الصادرة صباح السبت ١٠ نوفمبر ] وهذه الترتيبات التي وافقت عليها الاطراف المعنية اقترحت تحت اشراف الامم المتحدة كما ان تنفيذها يجري تحت اشرافها ولعلنا نلاحظ ان هذه الترتيبات الجديدة قد نصت على مناقشة موضوع العودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر فورا في اطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة وذلك تحت اشراف الامم المتحدة فمواقع ٢٢ اكتوبر وان كانت معروفة بالتقطع بين الطرفين ، الا ان اسرائيل تحاول المراوغة فيها ، وقد بطول في ذلك النقاش بعيدا عن القضية الاصلية وهي انسحاب من كافة الاراضي المحتلة ، فأضافت هذه الترتيبات حكما جديدا هو العودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر في اطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة Disengagement وهذه العبارة الاخيرة هي التي يجب ان نقف عندها . فالامر لم يعد مجرد العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر بل انه يتطلب الفصل بين القوات المتحاربة وهو ما يجب ان يؤدي الى انسحاب القوات الاسرائيلية الى ما بعد القوات المصرية شرقي القناة لتتصل بينهما



على عودة اسراها ، فنحن ايضا  
حريصون على استعادة ابنائنا

ويجب ان نلاحظ هنا ان تبادل الاسرى  
الذى تم الاتفاق عليه لا يعنى اسيرا  
باسير او رتبة برتبة ، بل انه يعنى  
تبادل جميع الاسرى من الجانبين بصرف  
النظر عن اختلاف عددهم فى جانب عن  
عددهم فى الجانب الاخر. ومعنى هذا اننا  
لن نعيد آخر اسير اسرائيلى الا بعد  
ان نستعيد آخر اسير مصرى .

ومع ذلك فان من واجب الرأى العام  
العالمى ان يدرك ان اسرايل التى كانت  
تلوح دائما باتفاقية جنيف بشأن مساملة  
الاسرى ، هى التى اعلنت منذ ايام  
رفضها للبروتوكولين الاضاميين اللذين  
اقترحهما الصليب الاحمر الدولى لتقرير  
اجراءات جديدة خاصة بحماية المدنيين  
فى زمن الحرب ، بينما اعلنت مصر  
وسوريا موافقتهما .

هذه كلها اسئلة يطرحها موضوع  
وقف اطلاق النار. وبقيت مجموعة اخرى  
من التساؤلات خاصة بمؤتمر السلام  
سنحاول ان نجيب عنها فى مقال الاسبوع  
القادم . □

**جمال العطيفى**